

المفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٧
الباب الأول	
ماهية القانون الاداري	١١
الفصل الأول : التعريف بالقانون الاداري	١٤
المبحث الأول : المقصود بالقانون الاداري	١٤
المطلب الأول : معيار تعريف القانون الاداري	١٤
المعيار العضوي	١٥
المعيار المادي	١٥
المطلب الثاني : المعنى الواسع والمعنى الضيق للقانون الاداري	١٦
المبحث الثاني : علاقة القانون الاداري بفروع القانون الأخرى	٢٥
المطلب الأول : القانون الاداري والقانون الدستوري	٢٥
المطلب الثاني : القانون الاداري والقانون المالي	٢٩
المطلب الثالث : القانون الاداري والقانون الجنائي	٣١
المطلب الرابع : القانون الاداري والقانون المدني	٣٤
المطلب الخامس : القانون الاداري والإدارة العامة	٤١
الفصل الثاني : نشأة القانون الاداري ومراحل تطوره	٤٥
المبحث الأول : مراحل نشأة القانون الاداري في فرنسا	٦
المبحث الثاني : مراحل نشأة القانون الاداري الأردني	٥٥

٥٥	خطب الأول : التنظيم الإداري في العهد العثماني
٥٦	خطب الثاني : التنظيم الإداري في عهد الاستاب
٥٧	خطب الثالث : التنظيم الإداري في عهد الإمارة
٥٩	خطب الرابع : التنظيم الإداري في العهد الملكي
٦٦	لفصل الثالث : مصادر القانون الإداري
٦٦	المبحث الأول : التشريع
٦٧	التشريع الدستوري
٦٩	التشريع العادي
٧٠	التشريع الفرعي " الأنظمة "
٧٩	المبحث الثاني : العرف
٨٢	المبحث الثالث : القضاء الإداري
٨٨	المبحث الرابع : الفقه
٩٣	لفصل الرابع : خصائص القانون الإداري
٩٣	قانون حديث النشأة
٩٥	قواعده غير مقننة
٩٦	قانون قضائي
٩٧	قانون مرن متطور
٩٩	لفصل الخامس : أساس القانون الإداري ونطاق تطبيقه
١٠٠	المبحث الأول : نظرية المرفق العام
١٠٦	المبحث الثاني : نظرية السلطة العامة
١١٢	المبحث الثالث : الاتجاهات الحديثة الخاصة بأساس القانون الإداري
١١٤	المبحث الرابع : الجمع بين المرفق العام والسلطة العامة
١١٥	الأساس الذي نرجحه

الباب الثاني

التنظيم الإداري

١١٧	
١٢٢	المبحث الأول : المبادئ الأساسية للتنظيم الإداري
١٢٢	المطلب الأول : الشخصية المعنوية
١٢٣	المطلب الأول : طبيعة الشخص المعنوي
١٢٧	المطلب الثاني : أنواع الأشخاص المعنوية
١٢٨	المطلب الثالث : الآثار التي تترتب على منح الشخصية المعنوية
١٣١	المبحث الثاني : المركزية الإدارية
١٣٢	المطلب الأول : أركان المركزية الإدارية
١٣٤	المطلب الثاني : صور المركزية الإدارية
١٤٠	المطلب الثالث : تقدير نظام المركزية الإدارية
١٤٢	المبحث الثالث : اللامركزية الإدارية
١٤٣	المطلب الأول : أركان اللامركزية الإدارية
١٥٤	المطلب الثاني : تمييز اللامركزية عن المفاهيم القانونية المشابهة
١٥٤	الفرع الأول : اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية
١٥٧	الفرع الثاني : اللامركزية الإدارية وعدم التركيز الإداري
١٥٨	المطلب الثالث : تقدير نظام اللامركزية الإدارية
١٦٣	الفصل الثاني : التنظيم الإداري في الأردن
١٦٤	المبحث الأول : الإدارة المركزية في الأردن
١٦٤	المطلب الأول : الإدارة المركزية الرئيسية
١٦٤	الفرع الأول : رئيس الدولة " الملك "
١٦٦	الفرع الثاني : مجلس الوزراء
١٦٨	رئيس الوزراء
١٦٩	الوزراء

١٧٤	 الامين العام
١٧٥	 الفرع الثالث : الحكام الاداريون
١٨١	 المطلب الثاني : الادارة المركزية المساندة
١٨١	 الفرع الاول : ديوان المحاسبة
١٨٥	 الفرع الثاني : ديوان الخدمة المدنية
١٨٧	 الفرع الثالث : ديوان الرقابة والتفتيش الاداري
١٨٩	 الفرع الرابع : ديوان التشريع والرأي
١٩١	 المبحث الثاني : النظام اللامركزي الاقليمي في الاردن (المجالس المحلية)
١٩٢	 المطلب الاول : تكوين المجالس المحلية
٢٠٠	 المطلب الثاني : اختصاص المجالس المحلية
٢٠٤	 المطلب الثالث : الموارد المالية للمجالس المحلية
٢٠٨	 المطلب الرابع : الرقابة على المجالس المحلية
٢٠٩	 أولا : الرقابة الادارية
٢١١	 ثانيا : الرقابة القضائية
٢١١	 - رقابة القضاء العادي (المحاكم النظامية)
٢١٤	 - رقابة القضاء الاداري (محكمة العدل العليا)

الباب الثالث

٢٢٣	النشاط الإداري
٢٢٧	 الفصل الاول : الضبط الاداري
٢٢٨	 المبحث الاول : ماهية الضبط الاداري
٢٣٠	 المبحث الثاني : الضبط الاداري والضبط القضائي
٢٣٠	 المطلب الاول : المقصود بالضبط الإداري والضبط القضائي
٢٣٤	 المطلب الثاني : التمييز بين الضبط الاداري والضبط القضائي

٢٣٨	المبحث الثالث : اهداف الضبط الاداري
٢٤٢	المبحث الرابع : وسائل الضبط الاداري
٢٤٢	المطلب الاول : انظمة الضبط
٢٤٥	المطلب الثاني : القرارات الفردية
٢٤٦	المطلب الثالث : التنفيذ المباشر
٢٤٩	المبحث الخامس : حدود سلطات الضبط الاداري
٢٤٩	المطلب الاول : حدود سلطة الضبط الاداري في الظروف العادية
	المطلب الثاني : حدود سلطة الضبط الاداري في حالة الضرورة والظروف الاستثنائية
٢٥٢	
٢٥٧	المطلب الثالث: الرقابة القضائية على سلطات الضبط الاستثنائية
٢٦٠	الفصل الثاني : المرافق العامة
٢٦٠	المبحث الاول : ماهية المرفق العام
٢٦١	المطلب الاول : تعريف المرفق العام
٢٦٣	المطلب الثاني : عناصر المرفق العام
٢٦٦	المبحث الثاني : أنواع المرافق العامة
٢٧٥	المبحث الثالث : اساليب ادارة المرافق العامة
٢٧٥	المطلب الاول : الادارة المباشرة
٢٧٦	المطلب الثاني : المؤسسات العامة
٢٧٧	الفرع الاول : خصائص المؤسسات العامة
٢٨١	الفرع الثاني : المؤسسات العامة في الأردن
٢٨٤	المطلب الثالث : امتياز المرافق العامة
٢٩٠	المطلب الرابع : طريقة الاقتصاد المخطط
٢٩٦	المبحث الرابع : المبادئ التي تحكم سير المرافق العامة
٢٩٦	المطلب الاول : مبدأ دوام سير المرافق العامة

- أولا : تحريم الاضراب ٢٩٧
- ثانيا : تنظيم استقالة الموظفين ٣٠٢
- ثالثا : نظرية الظروف الطارئة ٣٠٤
- رابعا : نظرية الموظف الفعلي ٣٠٧
- المطلب الثاني : مبدأ المساواة أمام المرافق العامة ٣١٠
- المطلب الثالث : مبدأ قابلية تنظيم سير المرافق العامة للتعديل والتغيير ٣١٧